

علمه الخلاف

السلطة إلى القمع المفرط... بعد المس بمصرف!

هل يكون زجاج واجهتي مصرفيت في وسط بيروت اس ك «بلاطة» حائط فندق «لوغراي» في المنطقة عينها عام 2015؟ حينذاك كانت سقوط «البلاطة» الشرارة التي اطلقت التحركات التي انطلقت إثر أزمة الشرايات. الاجهزة الامنية التي تصالمت مع المتظاهرين اوله من اسس بحسوتوه منخفض نسبيا من القمع. لجأت اسس إلى العنف المفرط. في مواجهة من تسقيهم «المشافييت» الذين كسروا زجاج واجهتي مصرفيت. ما يُنذر بإمكان اللجوء إلى القمع في وجه التحركات! قبل ذلك، كانت القوة المكوّنة للحكومة تتقاذف مسؤولية المرحلة التي فجّرت الضعب الشعبي. بصورة كرزت فيها ما تُجيده: المزيد من الكذب



(هيلم الموسوي)

التي تربط المناطق في مختلف الشورات. انتفاضة شعبية يشهدها لبنان من اقصاه إلى اقصاه، فجّرتها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة، بفعل تمادي السلطة في سياسة التجويع وفرض إجراءات ضريبية. لا هدف لها سوى تركيز الثروة في يد القلة من اللبنانيين. للمرة الأولى منذ التسعينيات، لم يعد الشارع فسيحاً من الانتماآت الطائفية المتناحرة. خرج منذ يومين بهوية وطنية جامعة لا ولاء فيها للطوائف، ليقول للطبقة الحاكمة «كفى»، ولا يزال مستمراً في تحركه، فاتحاً الباب على مصراعيه أمام الأحزاب والتيارات السياسية التي اثبتت يوم أمس أنها تفرق في حالة من الإنكار التام. فامام زخم الغضب الشعبي والخلجان الذي قطع معه عدد كبير من الطرق على تطبيق «واتساب»، بل قصة

وقاحة جنبلاط وحاجات جعج... النفسية

فراس الشوفيه

لا شيء يُضاهي وقاحة النائب السابق وليد جنبلاط. كان اسس، وهو يحاول سرقة الشارع من اللبنانيين، أن يخطف روح جان فالجان من رائحة فيكتور هوغو، «البؤساء». أو، أن يذكّرنا بشخصية البيك في مسرحية «غربة»، لمحمد الماغوط وديرد لхам، حين يُخبّر قطاعي الضبعة أستاذ المدرسة، عن اعتناقه الاشتراكية وفهمه لها، بانها الاشتراك في كل شيء: «عزيمة، جواز، جنازة، مؤامرة... كلّه كله يشترك فيه».

هذه المرة، اخّار البيك الحقيقي الاشتراكي في التظاهر، وهو قبل أيام، استيق القوى السياسية كلها

التي تربط المناطق في مختلف الشورات. انتفاضة شعبية يشهدها لبنان من اقصاه إلى اقصاه، فجّرتها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة، بفعل تمادي السلطة في سياسة التجويع وفرض إجراءات ضريبية. لا هدف لها سوى تركيز الثروة في يد القلة من اللبنانيين. للمرة الأولى منذ التسعينيات، لم يعد الشارع فسيحاً من الانتماآت الخاصة والعامّة». صدف أن استخدم قدر كبير من العنف، من قبل الجيش وقوى الأمن الداخلي، بعد بدأ تفسير واجهتي مصرفين في وسط بيروت. وحتى يوم أمس، لم يكن أهل السلطة قد استوعبوا بعد أن القصة ليست قصة رغيّف ولا زيادة اسعار المحروقات والدخان على تطبيق «واتساب»، بل قصة

كيل طفح بمكيال الكذب والإفكار والظلم وحجم البطالة والركود الاقتصادي ونظام المحاصصة. إذ حاولت أغلبية القوى المشاركة في الحكومة ركوب موجة التحركات الشعبية، وخلق شارع مقابل شارع عبر تبادل الاتهامات، لكنّها فشلت لتفريق المتظاهرين بذريعة ملاحقة «المشاعيين الذين اعتدوا على الاملاك الخاصة والعامّة». صدف أن استخدم قدر كبير من العنف، من قبل الجيش وقوى الأمن الداخلي، بعد بدأ تفسير واجهتي مصرفين في وسط بيروت. وحتى يوم أمس، لم يكن أهل السلطة قد استوعبوا بعد أن القصة ليست قصة رغيّف ولا زيادة اسعار المحروقات والدخان على تطبيق «واتساب»، بل قصة

وقاحة جنبلاط وحاجات جعج... النفسية

فراس الشوفيه

لا شيء يُضاهي وقاحة النائب السابق وليد جنبلاط. كان اسس، وهو يحاول سرقة الشارع من اللبنانيين، أن يخطف روح جان فالجان من رائحة فيكتور هوغو، «البؤساء». أو، أن يذكّرنا بشخصية البيك في مسرحية «غربة»، لمحمد الماغوط وديرد لхам، حين يُخبّر قطاعي الضبعة أستاذ المدرسة، عن اعتناقه الاشتراكية وفهمه لها، بانها الاشتراك في كل شيء: «عزيمة، جواز، جنازة، مؤامرة... كلّه كله يشترك فيه».

هذه المرة، اخّار البيك الحقيقي الاشتراكي في التظاهر، وهو قبل أيام، استيق القوى السياسية كلها

التي تربط المناطق في مختلف الشورات. انتفاضة شعبية يشهدها لبنان من اقصاه إلى اقصاه، فجّرتها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة، بفعل تمادي السلطة في سياسة التجويع وفرض إجراءات ضريبية. لا هدف لها سوى تركيز الثروة في يد القلة من اللبنانيين. للمرة الأولى منذ التسعينيات، لم يعد الشارع فسيحاً من الانتماآت الخاصة والعامّة». صدف أن استخدم قدر كبير من العنف، من قبل الجيش وقوى الأمن الداخلي، بعد بدأ تفسير واجهتي مصرفين في وسط بيروت. وحتى يوم أمس، لم يكن أهل السلطة قد استوعبوا بعد أن القصة ليست قصة رغيّف ولا زيادة اسعار المحروقات والدخان على تطبيق «واتساب»، بل قصة

مروان طحطح

التي تربط المناطق في مختلف الشورات. انتفاضة شعبية يشهدها لبنان من اقصاه إلى اقصاه، فجّرتها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة، بفعل تمادي السلطة في سياسة التجويع وفرض إجراءات ضريبية. لا هدف لها سوى تركيز الثروة في يد القلة من اللبنانيين. للمرة الأولى منذ التسعينيات، لم يعد الشارع فسيحاً من الانتماآت الخاصة والعامّة». صدف أن استخدم قدر كبير من العنف، من قبل الجيش وقوى الأمن الداخلي، بعد بدأ تفسير واجهتي مصرفين في وسط بيروت. وحتى يوم أمس، لم يكن أهل السلطة قد استوعبوا بعد أن القصة ليست قصة رغيّف ولا زيادة اسعار المحروقات والدخان على تطبيق «واتساب»، بل قصة

الحريبي يبتز شركاءه الحكوميين: إما شروط «سيدر»... أو ارحل

فرصة حقيقية للتغيير

ليس أشبع وأقسى من أداء أهل السلطة عندنا، سوى تخليهم عن مسؤوليتهم في مواجهة الناس. وكان الأمل برودة فعل عاقلة، مجرّد وهم زال في لحظات المساء. فليس بين أهل الحكم عندنا من يفكر في تغيير جذّي على أثر الهبة الشعبية الكبيرة. وأكثر من ذلك، فإن العجز الذي يشلّ عقل وقلب أركان السلطة، استمر مانعاً لقيام هؤلاء بالتقدّم خطوة صوب الشارع الغاضب. وكل ما حصل منذ صباح أمس حتى آخر ليله، عكس العقلية ذاتها. إذ يرفض أحد منهم تحمّل المسؤولية والاستعداد للمحاسبة. بل قام هؤلاء، كل من جانبه، برمي المسؤولية على غيره، مع وقاحة غير مسبوقة، بإعلان تفهّم وجع ثم التهديد بالنزول معنا إلى الشارع. المسؤولون قالوا لنا بالأساس، أن اذهبوا وبلطوا البحر. ارفعوا من سقف اعتراضكم إلى أعلى ما تقدرون، وواصلوا احتجاجكم إلى حيث ترغبون، وزيدوا من تشهيركم وشتائمكم إلى حيث تقدرون... لكن لن تحصلوا منا على إقرار بالعجز والفشل. ولن نمنحكم فرصة محاسبتنا أو محاكمتنا أو معاقبتنا على ما قمنا به.

ليس هذا فقط، بل يتصرف أهل الحكم بثقة كبيرة، على أن من نزل إلى الشارع هم أقلية موجودة. لكنّ هناك خصوماً يتولون تحريكهم لغايات سياسية. وعندما يفكر الحاكم بهذه الطريقة، فهذا يعني أن علاج الأزمة عنده يتراوح، بين تكليف القوى الأمنية احتواء التحرك بعقلية أمنية، وبين تهديد الناس بالفوضى

بحثاً عن شخص يشبه سليم الحص في كونه يعرف أهمية الدولة وليس مرتعها لقرار خارجي

الشاملة إن هم أصرّوا على التغيير. ويستند قادة السلطة إلى أن لديهم قواعدهم القائمة على عصبية منهيبة وطاقية، وهي جاهزة للانقضاض على «المشاعيين» الذين خرجوا إلى الشوارع. وفوق كل ذلك، يهمس بعض حواربي الحاكمين، بأنّه ما «إن يتوقف الصراخ حتى نحاسب كل من تعرّض لنا ولعائلتنا ومنازلنا وكرامتنا!».

لكن الحريق إن توسّع، فسيكون أكثر شدّة وحذّة من حرائق الطبيعة قبل أيام. سوف لن يحتويه أحد. وسوف لن ينجو منه فريق أو طرف أو جمهور. وإذا كان بعضهم يتصرف أنه بمنأى عمّا يجري، فهو واهم. ليس لأن كل من دخل السلطة مسؤول، وإن بنسب متفاوتة عن الأزمة. بل لأن العاجز عن الإصلاح والتغيير، لا يجب أن يبقى شاهد زور، أو صامتاً عن سياسات يعرف الجميع أنها تقود إلى انهيار البلاد وانفجار الوضع. وعندما تحلّ الفوضى، لن يبقى شيء على حاله في المشهد الذي نعرفه اليوم. الاقتصاد المهترّ سيسقط بضربة واحدة، وترافقه كل أنواع الانهيارات المالية والاجتماعية. وعندما لن ينفع لا تدبير أممي زجري، ولا حتى انقلاب عسكري ممنوع في بلد مثل لبنان. كما لن تنفع كل أنواع المناجاة، أو حتى تذكير الناس ببشاعة الحرب الأهلية الساخنة منها أو الباردة، وستكون الهجرة حيلة القادرين على الهرب، بينما لا يبقى للمقيمين، سوى شريعة الغاب لإدارة ما بقي من شؤونهم. وحروب

الفوضى المتنقّلة. لها طعم خاص في لبنان. طعم متنوع طائفيًا ومذهبيًا ومناطقياً وطبقياً. وإذا كان الفقراء هم عادة وقود الحروب الأهلية، فإن أول نخب سيرتفع من المتقاتلين، سيحصل في مكان تجتمع فيه جثث علّة القوم الذين يصرون على سياساتهم الكارثية، إزاء كل أمور الحياة. فلا سلطة عاقلة ومتوازنة تقوم لتحمي الناس وحقوقهم، ولا قطاع خاصاً يتوقف عن النهب لساعات. ولا مسامرة الدين والطوائف والأمن يقبلون بيوم عطلة.

الوضع القائم في البلاد اليوم، لا يحتاج إلى توصيف أو تحليل أو شرح. بل يحتاج إلى قول واضح وصريح، بأننا أمام فرصة حقيقية، ونوعية لإطلاق مسار تغييري جذي في هذه البلاد. يهدف إلى جرف كل من تحكّم بنا باسم الطائفة والمذهب ومصالح الجماعة. ويهدف إلى قطع لسان كل من يريد العودة بنا إلى زمن مخاوف الأقليات واستبداد الاكثريات. لكن هذه الفرصة، لا تستقيم بالاحتجاج فقط.

اليوم، لا يحتاج عالم اجتماع، أو سياسي محترف، إلى أدلّة كثيرة على حجم الغضب الذي يسكن قلوب المتظاهرين وعقولهم. وإذا كان أداء السلطة في مواجهة حرائق الطبيعة قبل أيام، ثم الضريبة على تطبيقات الهواتف الذكية، شكلاً شرارة لحريق لا يزال في بدايته، فإن الكامن والمتراكم أكبر بكثير، ويمتد إلى ربع قرن فات، يوم قيل لنا إن الحرب الأهلية توقّفت ودخلنا حرب الإعمار.

لكن من تحكّم به الغضب في الشارع اليوم، يحتاج إلى مساعدة غاضبين يملكون القدرة على التفكير بهدوء. لأن الحاجة ملحة الآن إلى خطة تحرك. ليس بهدف تنظيم الاحتجاج، والركون إلى سخافات الداعين إلى وقف أعمال الشغب، التي تبقى عنصراً رئيسياً في أي عمل شعبي، وفي أي مكان في العالم. وإلى خطة عمل، لا تُزَمّ الغاضبين بانضباط على طريقة عمل الأحزاب. بل تضع تحركهم في سياق يتّيح رفع سقف المواجهة بطريقة تقود إلى نتائج مباشرة.

سواء كان الهدف هو نسف النظام، أم تغيير السلطة وتحقيق إصلاحات جذرية. وحاجة الجمهور إلى هذه الخطة، له هدف مستعجل أيضاً. يتعلّق بمنع الطفيليين، من القوى والسياسيين والناشطين وغيرهم من أطراف إقليمية، يسعون منذ اللحظة الأولى لاندلاع الاحتجاجات، إلى استغلال الغضب لأجل تحقيق أهداف تندرج في سياق صراعات سياسية محلية وخارجية. وهو خطر جدّي، ويصبح أساسياً بمجرد أن يخرج وليد جنبلاط وسمير جعجع وبقايا 14 أزالام السعودية وأميركا، ويرفعوا شعارات الناس، وكأنهم خارج المسؤولية والمحاسبة.

قد يكون من المبكر الحديث عن قيادة لهذا الحراك، تضمن له استمراره وتمنع قمعه. لكن المشكلة التي تواجه المعارضين على سياسة الدولة، ترتبط بمكانة القوى والزعامات والقادات المتطوّعة لهذا الفعل. وربما هذا ما يستدعي الاستفادة من دروس ما يجري حولنا. وأن ندرس تجربة تونس، بحثاً عن قيس سعيد اللبناني. بحثاً عن شخص، يشبه سليم الحص، في كونه يعرف أهمية الدولة، وليس مرتعها لقرار خارجي، وله صوته المانع لحضور أباطرة الحروب والفساد...